جامعة الأزهر
حولية كلية اللغة العربية
بنين بجرجا

أحكامُ العَلَمِ المركّبِ النحويّة والصرفيّة

الدكتور

الصدّيق خضر بابكر حمد
جامعة حائل ــ كليّة الآداب ــ قسم اللغة العربيّة

العدد الثامن عشر

للعام ١٤٣٥هـ / ٢٠١٤م

الجزء الأول

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠١٤م

الترقيم الدولي : ٩٠٥٠ / ب ٢٣٥٦ ISSN

المقدّمة

الحمد لله رب العالمين ، الذي علّم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم ، الذي خلق الإنسان وعلمه البيان ، والصلاة والسلام على رسول الله الأمين المبعوث بخير دين ، مَنْ أُوتي جوامع الكلم ، وخير من نطق بالضاد ، وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدّين .

أمّا بعد

فقد ظلت اللغة العربية تعيش غربة وهواناً بين الناطقين بها دعك من غيرهم ، وشاع اللحن في مبناها ومعناها ، ومن أكثر ما تقع فيه الأخطاء بينهم تركيب وأحكام العلم المركب الذي قلّما يسلم منه أحد ، ومساهمة منّا في إصلاح هذا الخلل رأينا بيان أحكام العلم المركب النحويّة والصرفيّة حتى يقف عليها المطلع والمتطلع ويستخدمها استخداما صحيحا .

أسباب اختيار الموضوع :

١ ـ العَلَم أكثر دوراناً في الكلام والكتابة .

٢ ـ كثرة الأخطاء الشائعة في استخدام العَلَم المركب بناءً وتركيباً .

٣ ـ الوقوف على الاستعمال الصحيح للأعلام المركبة .

٤ ـ المساهمة في معالجة الاستعمال الكلامي والكتابي للعلم المركب .

٥ ـ تبسيط القاعدة النحوية للمطلع .

حدود الدراسة : العلم المركب أنواعه وأحكامه النحوية الصرفية .

منهج الدراسة : سلكت في هذه الدراسة المنهج التحليلي وذلك بعرض أقوال النحاة والصرفيين والوصول من خلالها إلى نتائج بالترجيح أو الموافقة أو المخالفة أو الجمع بين هذه الأقوال .

الدراسات السابقة : متفرقات في كتب النحو والصرف تناولت العلم المركب باعتباره نوعاً من أنواع العلم ، ولم أجد ـ على حدّ علمي ـ من أفرد الموضوع بدراسة مستقلة .

عملي في البحث :

١ ـ جمع أقوال النحاة والصرفيين في القضية .

٢ ـ التوفيق بينها موافقة أو مخالفة أو ترجيحاً .

٣ ـ نسبة الأقوال والأشعار إلى قائليها .

٤ ـ صناعة فهارس للمراجع والموضوعات .

خطة البحث : المقدّمة

المباحث : **الأول** : تعريف العلم لغة واصطلاحاً وأنواعه .**الثاني** : أحكام العلم الإضافي .

الثالث : أحكام العلم المزجي .الرابع : أحكام العلم الإسنادي .الخاتمة ، الفهارس .

المبحث الأوّل

تعريف العلَم المركّب لغة واصطلاحاً وأنواعه

تعريف العَلَم والمركّب لغةً :

يقول ابن فارس: " العَلَم: الراية، والجمع أعلام. والعلم: الجَبَل، وكلُّ شيءٍ يكون مَعْلَماً: خلاف المَجْهَل والعلَم: الشَّقُّ في الشَّفَة العليا. وجمع العلَم أعلامٌ"(١)، أمّا المركّب فهو اسم مفعول من الفعل (ركّب) يقول الفيروزآبادي في تعريف مادته : " وضع بعضه على بعض وضمه إلى غيره فصار شيئا واحدا في المنظر يقال ركب الفص في الخاتم وركب السنان في الرمح وركب الكلمة أو الجملة وهذا تركيب يدل على كذا وركب الدواء ونحوه ألفه من مواد مختلفة"(٢).

وخلاصة هذه الأقوال أنّ المعاني اللغوية لكلمة العلم هي الجبل ، والشَّق ، ولعل المعنى الأول هو المقصود عند النحويين والصرفيين ؛ وذلك لأنّ الأعلام معالم على أصحابها .

التعريف الاصطلاحيّ : يقول العكبري : " والاسم العلم : هو الموضوع على المسمَّى تمييزاً له لا لدلالته عليه اشتقاقاً ولذلك يجوز أنْ يسمَّى الأبيض حقيقةً أسود ويسمَّى الإنسان زيداً "(٣) ، ويفصل الأشموني تعريف العلم بقوله : " اسم يعين المسمى مطلقاً:أي مجرداً عن القرائن الخارجية. فخرج بقوله يعين المسمى النكرات، وبقوله مطلقاً بقية المعارف فإنها إنما تعين مسماها بواسطة قرينة خارجة

---

(١) معجم مقاييس اللغة ، ابن فارس ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر ، الطبعة : ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م ، ٤ / ١٠٩ .

(٢) المعجم الوسيط ، إبراهيم مصطفى وآخرون ، دار الدعوة ، تحقيق : مجمع اللغة العربية ١ / ٣٦٨ .

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب ، العكبري ، دار الفكر دمشق ، ط الأولى ، ١٩٩٥، تحقيق : غازي مختار طليمات ، ٤٨٣/١ .

عن ذات الاسم. إما لفظية كـ(أل) والصلة، أو معنوية كالحضور والغيبة"(٤) ويرى الصبان أن المعنى اللغوي الأقرب إلى المعنى الاصطلاحي هو العلامة إذ يقول : " والظاهر أن النقل إلى المعنى الاصطلاحي من الثالث بدليل قولهم لأنه علامة على مسماة "(٥) ، أمّا تعريف المركب اصطلاحاً فهو : " ما أريد بجزء لفظه الدلالة على جزء معناه " (٦) ، فالمركّب من خلال هذا التعريف يقابله المفرد ؛ لأنّ المفرد لا يدل جزؤه على جزء معناه فقولك: زيد، كلمة مفردة لأن جزءها وهو الزاي والياء والدال لا يدلّ على جزء معناها ، ولم أجد ـ على حدّ علمي ـ تعريفاً لمصطلح العلم المركب وإنّما الذي ورد عندهم تعريف العلم وتعريف المركّب كلٍّ على حدة ، أو تعريف أنواع العلم المركب ، وما ذكره عباس حسن من تعريف للعلم المركب بقوله: "والمركب:ما تكون من كلمتين أو أكثر"(٧)، فهو قول عام تدخل فيه الجملة ولا إشارة فيه للعلمية ، ولهذا يمكن تعريف العلم المركب ـ بعد عرض هذه الأقوال ـ بعبارة : " هو الذي يعين مسمّاه بالتركيب من كلمتين أو أكثر " والله أعلم .

ومن المهم في هذا الصدد التنبيه إلى أنّ الأصل في الكلمات الإفراد وليس التركيب يقول ابن الأنباري : " الأصل هو الإفراد وإنما التركيب فرع " (٨) ، وكذلك ينبه إلى أنّ التركيب يكون في الأسماء والحروف دون الأفعال كما قال ابن

---

(٤) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ، الأشموني ، تحقيق محمد محي الدين ، الطبعة الثانية ، مصطفى البابي ١ / ٦١ .

(٥) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، الصبان ، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، الطبعة الأولى١٤١٧ هـ–١٩٩٧م ، ١ / ١٨٥ .

(٦) التعريفات ، الجرجاني ، تحقيق : إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب العربي – بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ه ، ص ٢٦٩ .

(٧) النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، الطبعة: الطبعة الخامسة عشرة، ١/ ٣٠٠ .

(٨) الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ٣٠٠ .

عصفور : "لم يوجدْ في الأفعال ما هو مركَّب" (٩)

أنواع العلم المركّب : يقول الزمخشري في تقسيم العلم المركب : " والمركب إما بالجملة نحو : برق نحره ، تأبط شرا ، وذري حبا وشاب قرناها ويزيد في مثل قوله :

نبئت أخوالي بني يزيد ... ظلما علينا لهم فديد (١٠)

وأما غير جملة اسمان جعلا اسما واحدا نحو: معد يكرب وبعلبك وعمرويه ونفطويه، أو مضاف ومضاف إليه كعبد مناف وامرئ القيس والكني"(١١)، فجاء تقسيم العلم المركب عند الزمخشري إلى جملة وهي المسند والمسند إليه و إلى غير جملة وهو المضاف والمزجي ، وقد فصل ابن هشام هذا الإجمال في قوله : " المركب ثلاثة أنواع :

١- مركب إسنادي ، كـ "برق نحره" و"شاب قرناها" وهذا حكمه الحكاية .

٢ . مركب مزجي، وهو: كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تاء التأنيث مما قبلها.

٣- ومركب إضافي ، وهو الغالب، وهو: كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله، كـ "عبد الله" و"أبي قحافة" (١٢).

فلم يعرف ابن هشام العلم الإسنادي وقد عرّفه الفوزان بقوله : " مركب إسنادي: وهو ضم كلمة إلى أخرى على وجه يفيد حصول شيء أو عدم حصوله،

---

(٩) شرح جمل الزجاجي ١ / ٦١٠ .

(١٠) ابن الناظم ص٣٠، وابن هشام ١/ ٩٢، والأشموني ١/ ٦٠، وابن يعيش في شرح المفصل ١/ ٢٨ .

(١١) المفصل في صنعة الإعراب ، الزمخشري ، دار ومكتبة الهلال – بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٣م ، تحقيق : د.علي أبو ملحم ، ١/ ٢٤ ــ ٢٦ .

(١٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن هشام ، دراسة وتحقيق: يوسف البقاعي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ١ / ١٣٧ ــ ١٣٩ بتصرف.

ولا يكون ذلك إلا بجملة فعلية أو اسمية. أما الفعلية، فقد سمعت عن العرب مثل: شاب قرناها. وأما الاسمية فقاسها النحاة على الجملة الفعلية نحو زيد قائم (مسمى به) "(١٣) ، وفي هذا تأكيد لقول الأشموني : " ولم يرد عن العرب علم منقول من مبتدأ وخبر، لكنه بمقتضى القياس جائز "(١٤).

٤ ـ المركب العددي : وهو ما تركب من الأعداد ونقل إلى العلمية كما قال الأشموني : " وكذا تفعل في المركب العددي فتقول في خمسة عشر علماً " (١٥)

٥ ـ ويذكر عباس حسن نوعاً خامساً من أنواع العلَم بقوله:"العلم المركب الوصفي، وهو الذي يتألف من موصوف وصفة، مثل: الطالب المؤدب"(١٦) .

ولعل هذا من المفردات أو من النادر ، وبالجملة فكلُّ مركب نُقل إلى علَم صار علماً مركباً ، وتتفاوت الأعلام المركبة في شيوعها واستعمالها .

---

(١٣) دليل السالك إلى ألفية ابن مالك ، الفوزان ، الناشر : دار المسلم ، رقم الطبعة : الأولى ،: ٢٠٠٠ م ، ١ / ٦١ .

(١٤) شرح الأشمونى ١/ ٦٤ .

(١٥) السابق ١ / ٢٦١ .

(١٦) النحو الوافي ١ / ٣٠٢ .

المبحث الثاني

أحكام العلَم الإضافي

بدأنا بالعلم الإضافي ؛ لأنه أكثر العلم شيوعاً وقد مرّ بنا قول ابن هشام عنه : " وهو الغالب " ، و يقول المرادي شارحاً قول ابن مالك :

وشـــاع في الأعـــلام ذو الإضـــافة ∴ كـــ (عبـــد شمـــس وأبـــي قحافـــة)

: " وأشار بقوله: "شاع" إلى أن المضاف أكثر أقسام المركب إذ "منه" الكنى ولا تخفى كثرتها "(١٧) ، فقد علل بكثرة العلَم المضاف دخول الكنى فيه ، والكنية هي : " ما كان في أوله أب أو أم كأبي عبدالله وأم الخير"(١٨) ، ويضيف الجرجاني قيوداً أخرى بقوله : " الكنية ما صدر بأب أو بأم أو ابن أو ابنة "(١٩) ، فأضاف ما صُدّر بابن أو ابنة ، وقال ابن الأثير : " لما كان أصل الكنية أن تكون بالأولاد ، تعين أن تكون بالذين ولدوهم كأبي الحسن ، في كنية علي ابن أبي طالب رضي الله عنه فمن لم يكن له ابن ، وكان له بنت ، كنوه بها ، ومن لم يكن له ابن ولا بنت ، كنوه بأقرب الناس إليه كأخ وأخت وعم وعمة وخال وخالة ، وجروا في كنى النساء بالأمهات هذا المجرى في الكنى بالأولاد ، وقد يكنى في الصغر تفاؤلاً لأن يعيش حتى يصير له ولد اسمه ذاك ، وكذلك فعلوا في إضافة الأبناء والبنات إكراما واحتراما لهم بإضافتهم إلى آبائهم مع ترك أسمائهم ، وأجروا غير الأناسيّ مجراهم في ذلك، لما شارك الناس ـ في الولادة ـ باقي الحيوانات ، كنوا ما كنوا منها بالآباء والأمهات، كأبي الحارث: للأسد ، وأم عامر : للضبع ، وأجروها في ذلك مجرى الأناسيّ ، فلما

---

(١٧) توضيح المقاصد والمسالك ، المرادي ، تحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكـر العربي ، الطبعة : الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م ، ١ / ٤٠٠ .

(١٨) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ابن عقيل ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ، دار التراث – القاهرة، الطبعة : العشرون ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠م، ١ / ١١٩ .

(١٩) التعريفات ، ٢٤١ .

تجوزوا في إجراء الحيوانات العجم مجرى الناس في الكنى والأبناء ، حملوا عليها بعض الجمادات فأجروها مجراها فقالوا : أبو جابر : للخبز ، وأم قار : للداهية ، وابن ذكاء : للصبح ، وبنت أرض : للحصاة "(٢٠)

أحكامه الصرفية :

أولاً : **تثنيته و جمعه** : يقول عباس حسن : "المركب الإضافي إن كان صدره كلمة غير: "ذي، وابن، وأخ". وأريد تثنية أو جمعه تصحيحا أو تكسيرا وجب الاقتصار على تثنية صدره المضاف وجمعه، دون عجزه المضاف إليه؛ فإن عجزه لا يثنى ولا يجمع، ولا يتغير مطلقا. ففي مثل: ناصر الدين "علم رجل"، وناصرة الدين "علم فتاة" يقال في التثنية رفعا: فاز ناصرا الدين، و ناصرتا الدين. ويقال في جمعهما تصحيحا : فاز ناصرو الدين، وناصرات الدين. وفي جمعهما تكسيرا: فاز نصّر الدين فيهما...ويقال في حالة النصب: أكبرت ناصري الدين، أو: ناصرتي الدين، أو ناصري الدين، أو: ناصرات الدين، أو: نصر الدين ومثل هذا يقال في حالة الجر.

فالمضاف هو الذي يثنى ويجمع الجموع الثلاثة ويتغير آخره بحسب العوامل، أم المضاف إليه فيلزم حالة واحدة؛ هي الجر بالإضافة دائما ... وإن كان صدر المركب الإضافي هو: "ذو، أو: ابن، أو: أخ" من أجناس ما لا يعقل "ومنه: ذو القعدة، وذو الحجة وابن عرس ، وابن لبون وابن آوى وأخو الصحراء "الحيوان خاص بها"، وأخو الجحر "للثعبان" –فإن صدره هو الذي يثنى كتثنية المفردات الصحيحة، ولكنه لا يجمع جمع تكسير ولا جمع مذكر، بل يقتصر على جمعه جمع مؤنث سالماً، فيقال: ذوات القعدة، ذوات الحجة، بنات عرس ، بنات لبون، بنات آوى، أخوات الصحراء، أخوات الجحر ولا فرق في هذا بين اسم الجنس الذي ليس

(٢٠) المرصع في الآباء والأمهات والأبناء والبنات ، ابن الأثير ، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٢م ، ١ / ٤٢ ــ ٤٣ ، وانظر مجلة تراثنا العدد ١٧ ص ٥ .

بعلم كابن لبون، وعلم الجنس كابن آوى؛ بشرط أن يكون كل منهما لغير العاقل"(٢١) ، ويقول سعيد الأفغاني : " إذا أردت جمعَ مُركَّب إضافيٍّ مصدَّرٍ بابنٍ أو ذي، فإن كان للعاقل جمعتَ "ابناً" جمعَ المذكر السالمَ أو جمع التكسير، وجمعتَ "ذو" جمعَ المذكر السالَم لا غيرُ فتقول في جمع ابن عباس "بنو عباس"، أو "أبناءُ عباس". وتقول في جمع " ذو علمٍ " ذَوُو علمٍ. وإن كان لغير العاقل كابنِ آوى ، وابنِ عرس ، وابنِ لَبونٍ ، وذي القَعدة وذي الحِجَّة ، جمعت "ابناً" على "بناتٍ" و "ذو" على "ذواتٍ" كبناتِ آوى وذواتِ القَعدة وذوات الحجَّة، وإن كان غيرَ مُصَدَّرٍ بابنٍ ولا ذي ، تجمعْ صدرهُ كما تجمع الأسماءِ مِنْ حده ، فتقولُ في جمع قلم الرجل "أقلام الرجل"(٢٢) .

فخلاصة القول أنّ العلم الإضافي يجمع ويثنى صدره أما عجزه فلا يُجمع ولا يُثنّى .

ثانياً : **النسبة إليه** :

يقول ابن عقيل : " إن كان مركبا تركيب إضافة فإن كان صدره ابنا أو أبا أو كان معرفاً بعجزه حذف صدره وألحق عجزه ياء النسب فتقول في ابن الزبير زبيري وفي أبي بكر بكري وفي غلام زيد زيدي فإن لم يكن كذلك فإن لم يخف لبس عند حذف عجزه حذف عجزه ونسب إلى صدره فتقول في امرئ القيس امرئيّ وإن خيف لبس حذف صدره نسب إلى عجزه فتقول في عبد الأشهل وعبدالقيس أشهليّ وقيسي "(٢٣) ، ويلخّص المرادي ذلك بقوله: "وحاصله أن المركب تركيب إضافة ينسب إلى عجزه في أربعة مواضع:

الأول: ما كان مبدوءاً بابن، نحو ابن الزبير، فتقول: زبيريّ.

---

(٢١) النحو الوافي بتصرّف ٤ / ٥٧٥ ــ ٥٧٧ .

(٢٢) جامع الدروس العربية. ٩ / ٤٠ .

(٢٣) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٤ / ١٦٣ .

الثاني: ما كان كنية وإليه الإشارة بقوله "أو اب" فتقول في أبي بكر: بكريّ.

الثالث: "ما تعرف" صدره بعجزه، ومثله الشارح بغلام زيد([٢٤]) ، فتقول: زيديّ.

الرابع: ما يخاف اللبس من حذف عجزه كعبد الأشهل وعبد مناف، فتقول فيهما: أشهليّ ومنافيّ.

وما سوى هذه المواضع ينسب فيه للصدر كقولك في امرئ القيس: امرئي ومرئي.

إضافة مبدوءة بابن أو ابْ ∴ أو ماله التعريف بالثاني وجب

فيما سوى هذا انسبن للأول ∴ ما لم يُخف لَبْسٌ كعبد الأشهل ([٢٥])

ويذهب الصبان إلى شذوذ صيغة (فعلل) في المركب المنسوب إلى عجزه فيقول : " شذ بناء فعلل من جزأي الإضافي منسوبًا إليه كما شذ ذلك في المركب المزجي، والمحفوظ من ذلك: تيمليّ وعبدريّ ومرقسيّ وعبقسيّ وعبشميّ، في تيم اللات وعبد الدار وامرئ القيس ابن حُجر الكندي وعبد القيس وعبد شمس؛ وإنما فعلوا ذلك فرارًا من اللبس، وقالوا: تعبشم وتقعيس "([٢٦])

ثالثاً : تصغيره :إذا أَردت تصغير علمٍ مُركَّبٍ تركيبَ إضافةٍ أَو مَزجٍ، صغَّرتَ جزءَه الأولَ، وتركتَ الآخرَ على حاله، فتقولُ في عبد اللهِ ومَعْدِ يكرِبَ "عبَيد الله، ومُعَيْدِ يكرِب" ([٢٧]) .

---

(٢٤) علّق المحقق على قول المرادي : غلام زيد بقوله : " وفي تمثيل الشارح بغلام زيد نظر؛ لأنهم يعنون بالمضاف هنا ما كان علما غالبا لا مثل غلام زيد، فإنه ليس لمجموعه معنى مفرد ينسب إليه، بل يجوز أن ينسب إلى غلام وإلى زيد، ويكون ذلك من قبيل النسب إلى المفرد لا إلى المضاف، وإن أراد : غلام زيد مجعولا علما فليس من قبيل ما تعرف فيه الأول بالثاني، بل هو من قبيل ما ينسب إلى صدره ما لم يخف لبس. والله أعلم .

(٢٥) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣ / ١٤٥٩ ـــ ١٤٦٠ .

(٢٦) حاشية الصبان على شرح الأشموني ، الصبان ، دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م ، ٤ / ٢٧٠ .

(٢٧) جامع الدروس العربية ٣ / ٤٢ .

الأحكام النحوية :**أولاً : إعرابه : بصورة عامة من حيث إعراب العلم المركب نجده كالمفرد في موضعه كما قال العكبري : " المركَّب يجري مجرى المفرد في موضع الإعراب"**(٢٨) **، إلا أنّ في الأمر تفصيلاً ، يقول الأشموني : " وإعرابه إعراب غيره من المتضايفين "**(٢٩) **، و يقول ابن هشام : " وحكمه أن يجري الأول بحسب العوامل الثلاثة رفعا ونصبا وجرا، ويجر الثاني بالإضافة "** (٣٠) **، ويعنى بذلك أنّ المضاف يُعرَب بحسب موقعه من الإعراب بينما يكون المضاف إليه مجروراً بالإضافة دائماً فتقول جاء عبدُ اللهِ ، ورأيت عبدَ اللهِ ، ومررت بعبدِ الله .**

إعراب العلم المضاف إلى الأسماء الستة :

جرى العرف على التسمية ببعض الأسماء الستة السالفة، مثل: أبو بكر، أبو الفضل، ذي النون، ذي يَزَن... فإذا سمي باسم مضاف من تلك الأسماء الستة المستوفية للشروط جاز فى العلَم المنقول منها أحد أمرين :

أولهما: إعرابه بالحروف، كما كان يُعْرف أوّلا قبل نقله إلى العلمية. كما يصح إعرابه بغير الحروف من الأوجه الإعرابية الأخرى التي تجرى على تلك الأسماء بالشروط والقيود التي سبقت عند الكلام عليها، أي : أن كل ما يصح فى الأسماء الستة المستوفية للشروط قبل التسمية بها يصح إجراؤه عليها بعد التسمية (٣١) .

ثانيهما: وهو الأنسب أن يلتزم العَلم صورة واحدة في جميع الأساليب، مهما اختلفت العوامل الإعرابية، وهذه الصورة هي التي سمى بها، واشتهر، فيقال – مثلا – كان أبو بكر رفيق الرسول ـ عليه السلام ـ في الهجرة ، إنّ أبوبكر من أعظم الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ أثنى الرسول ـ عليه السلام ـ على أبو بكر خير الثناء ، فكلمة: "أبو" ونظائرها من كل عَلم مضاف صدره من الأسماء الستة يلتزم

---

(٢٨) اللباب في علل البناء والإعراب ، ١ / ٢٣٣ .

(٢٩) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ، ١ / ٦٤ .

(٣٠) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١ / ١٣٩ .

(٣١) أي إعرابها بالحروف أو إلزامها حالة النصب ويكون الإعراب تقديريّا .

حالـة واحـدة لا يتغيـر فيهـا آخـره، ويكـون معهـا معربًـا بعلامـة مقـدرة، سـواء أكانـت العلامة حرْفًا أم حركة على حسب اللغات المختلفة السالفة"(٣٢)

والذي يظهر لي أنّ القول الثاني أولى ؛ لأنّ الإعراب الأول يبقيه على كنيتـه، والثاني يمكنه في العلمية وهي المراد منه .

ترخيم العَلَم المركب الإضافي :

الترخيم هو حذف آخر العلم المنادى إلا أنّ النحاة اشترطوا للترخيم شروطا يقول ابن عقيل : " لا يرخم إلا بثلاثة بشروط :

الأول: أن يكون رباعيا فأكثر .

الثاني: أن يكون علما .

الثالـث: أن لا يكـون مركبـا تركيـب إضـافة ولا إسـناد ، وذلـك كعثمـان وجعفـر فتقول يا عثم ويا جعف .

وخرج ما كان على ثلاثة أحرف كزيد وعمرو وما كان على أربعة أحرف غير علم كقائم وقاعد وما ركب تركيب إضافة كعبد شمس وما ركب تركيب إسناد نحو شاب قرناها فلا يرخم شيء من هذه " (٣٣) ، وخروج العلم المركب الإضافي من حكم الترخيم لم يكن محل إجماع عند النحاة فقد أجازه الكوفيون ومنعه البصريون يقول ابن الأنباري : " مسألة هل يجوز ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه :

ذهب الكوفيون إلى أن ترخيم المضاف جائز ويوقعون الترخيم في آخر الاسم المضاف إليه وذلك نحو قولك يا آل عام في يا آل عامر ويا آل مال في يا آل مالك وما أشبه ذلك ، وذهب البصريون إلى أن ترخيم المضاف غير جائز .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا الدليل على أن ترخيم المضاف جائز أنه قد جاء في استعمالهم كثيرا قال زهير بن أبي سلمى :

---

(٣٢) النحو الوافي ١ / ١١٤ .

(٣٣) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣ / ٢٨٩

خـذوا حظكـم يـا آل عكـرم واحفظـوا ∴ أواصـرنا والـرحم بالغيـب تـذكر [٣٤]

أراد يا آل عكرمة إلا أنه حذف التاء للترخيم وهو عكرمة بن خصفة ابن قيس بن عيلان بن مضر وهو أبو قبائل كثيرة من قيس وقال الآخر :

أبـا عـرو لا تبعـد فكـل ابـن حـرة ∴ سـيدعوه داعـي ميتـة فيجيـب [٣٥]

أراد أبا عروة ، وقال الآخر :

إمـا تـريني اليـوم أم حمـز ∴ قاربـت بـين عنقـي وجمـزي(٣٦)

أراد أم حمزة ، والشواهد على هذا كثيرة جدا فدل على جوازه ، ولأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد فجاز ترخيمه كالمفرد .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا الدليل على أن ترخيم المضاف غير جائز أنه لم توجد فيه شروط الترخيم وهي أن يكون الاسم منادى مفردا معرفة زائدا على ثلاثة أحرف والدليل على اعتبار هذه الشروط أما شرط كونه منادى فظاهر لأنهم لا يرخمون في غير النداء إلا في ضرورة الشعر ألا ترى أنهم لا يقولون في حالة الاختيار في غير النداء : قام عام في (عامر) ، ولا ذهب مال في (مالك) فدل على أنه شرط معتبر، وأما شرط كونه مفردا فظاهر أيضا لأن النداء يؤثر فيه البناء ويغيره عما كان عليه قبل النداء ألا ترى أنه كان معربا فصار مبنيا فلما غيره النداء عما كان عليه من الإعراب قبل النداء جاز فيه الترخيم لأنه تغيير والتغيير يؤنس بالتغيير فأما ما كان مضافا فإن النداء لم يؤثر فيه البناء ولم يغيره عما كان عليه قبل النداء ألا ترى أنه معرب بعد النداء كما هو معرب قبل النداء وإذا كان الترخيم إنما سوغه تغيير النداء والنداء لم يغير المضاف فوجب أن لا يدخله الترخيم ، وأما شرط كونه زائدا على ثلاثة أحرف فسنذكر ذلك في المسألة التي بعد هذه المسألة

---

(٣٤) الدّيوان ١٥٩.
(٣٥) التصريح: ٢/ ١٨٤، الخزانة: ١/ ٣٧٧، شرح المفصل: ٢/ ٢٠.
(٣٦) الكتاب ٢ / ٢٤٧ .

إن شاء الله تعالى ، أما الجواب عن كلمات الكوفيين أما ما استشهدوا به من الأبيات فلا حجة فيه لأنه محمول عندنا على أنه حذف التاء لضرورة الشعر والترخيم عندنا يجوز لضرورة الشعر في غير النداء قال الشاعر :

إن ابن حارث إن أشتق لرؤيته ∴ أو أمتدحه فإن الناس قد علموا (٣٧)

أراد ابن حارثة ، وعلى كل حال فالترخيم في غير النداء للضرورة مما لا خلاف في جوازه والشواهد عليه أشهر من أن تذكر وأظهر من أن تنكر وكما أن الترخيم في ذلك كله لا يدل على جوازه في حالة الاختيار فكذلك جميع ما استشهدوا به من الأبيات ، وإذا كان الترخيم يجوز لضرورة الشعر في غير النداء فلأن يجوز ترخيم المضاف لضرورة الشعر في النداء كان ذلك من طريق الأولى ، وأما قولهم إن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد فجاز ترخيمه كالمفرد قلنا هذا فاسد لأنه لو كان هذا معتبرا لوجب أن يؤثر النداء في المضاف البناء ما يؤثر في المفرد فلما لم يؤثر النداء فيه البناء دل على فساد ما ذهبتم إليه والله أعلم "(٣٨) .

فقد انتصر ابن الأنباري لمذهب البصريين لقوة حجتهم وهو كما قال ، ويضيف الرضي تعليلا آخر بقوله : " ويجوز أن يعلل امتناع ترخيم المضاف والمضاف إليه، بان المضاف إليه لم يمتزج امتزاجا تاما بحيث يصح حذفه باسره أو حذف آخره بدليل أن إعراب المضاف باق والاعراب لا يكون ، الا في آخر الكلمة، ولم يكن، أيضا، منفصلا عن المضاف بحيث يصح حذف آخر المضاف للترخيم بدليل حذف التنوين وهو علامة تمام الكلمة منه لاجل المضاف إليه، فهو متصل

(٣٧) شرح التصريح ٢/ ١٩٠، والكتاب ٢/ ٢٧٢، وهمع الهوامع ١/ ١٨١.
(٣٨) الإنصاف في مسائل الخلاف – ابن الأنباري ، دار الفكر – دمشق ، بتصرّف ١ / ٣٤٧ ــ ٣٥٦ .

بالمضاف إليه بالنظر إلى سقوط التنوين من المضاف، منفصل عنه لبقاء الاعراب على المضاف كما كان ".(٣٩) ، ولعل هذا ما يترجح .

المبحث الثالث

أحكام العلم المركب المزجي

المركب المزجي ضم كلمتين إحداهما إلى الأخرى، وجعلهما اسماً واحداً، إعراباً وبناء سواء أكانت الكلمتان عربيتين أم معرّبتين، ويكون ذلك في أعلام الأشخاص وفي أعلام الأجناس والظروف والأحوال والأصوات والمركبات العددية. ويجوز صوغ المركب المزجي في المصطلحات العلمية عند الضرورة.(٤٠) .

ومتى امتزجت كلمتا العلم المزجي صار العلم بهما كلمة واحدة ذات شطرين، كل شطر منهما في العلم بمنزلة الحرف الهجائي الواحد من الكلمة الواحدة ، والأصل في العلم قبل التركيب أن يكون لكل واحدة منهما معنى معين يخالف معنى

(٣٩) شرح الرضي على الكافية ١ / ٣٩٦ .
(٤٠) النحو الوافي ١ / ٣٠١

الأخرى، أما بعد التركيب المزجي فالأمر يختلف فإن كان هذا التركيب علما من النوع الذي تتركز فيه علامات الإعراب أو البناء على آخر الثانية فقط كسيبويه، وبعلبك، وغيرهما زال المعنى الأصلي لكل منهما نهائيا، ولا يصح ملاحظته، لأنه ينشأ من المزج معنى جديد مستحدث، لا صلة له بالمعنى السابق لهما لإحداهما ، أما إن كان هذا المركب المزجي من النوع الآخر وهو الذي يبني على فتح الجزأين، "كالمركبات العددية، مثل: ثلاثة عشر، وأربعة عشر ... أو: المركبات الظرفية، نحو: صباح مساء ، أو الحالية، نحو: فلان جاري بيت بيت أي ملاصقا .... أو: باقي المركبات الأخرى التي تبني على فتح الجزأين معا، "ومنها ما يفصل بينهما الواو سماعا، فإن المعنى بعد التركيب يرتبط ارتباطا وثيقا بالمعنى الذي كان لكل واحدة قبل مزجها بأختها، فيتكون المعنى الجديد من معناهما السابق، مع بعض زيادة تنضم إليه دون إلغاء للسابق، أو إهمال لملاحظته في تكوين المعنى المستحدث، فأساس المعنى الجديد هو معناهما القديم مع ضم زيادة إليه. وهذا النوع يلاحظ فيه قبل المزج أنه على تقدير: "واو العطف" بين الكلمتين وأنهما في حكم المتعاطفين، فمعناهما بملاحظتهما قبل التركيب هو معناهما الجديد بعد المزج، بغير ملاحظتهما "[٤١]

الأحكام الصرفية :

أولاً : **تثنيته و جمعه** :

يقول المرادي : " واختلف في تثنية المركب تركيب مزج نحو: "بعلبك وسيبويه" وصحح أكثرهم المنع لشبهه بالمحكي ولعدم السماع "[٤٢]، فذهب المرادي إلى أن الأكثر المنع ، إلّا أنه يثنى بطريقة أخرى كما قال الأفغاني : " وإذا أردتَ تثنيةَ المركّبِ المزْجيّ، أو ما سُمي به من المركَّب الإسناديّ، أو المثنى، أو الجمع،

(٤١) السابق ١ / ٣٠١ .

(٤٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١ / ٣٢٤ .

جِئتَ قبلَهما بكلمة "ذّوا" رفعاً، و "ذَوَيْ" نصباً وجَراً، فتقولُ في تثنيةِ سيبَويهِ وتأبَّط شرًّا، وحَسنَينِ وعابدينَ : أعلاماً "ذَوا سِيبويهِ، وذَوا تأبَّطَ شرًّا، وذَوا حسنينِ، وذَوا عابدينَ"، أي صاحِبا هذا الاسم.(٤٣) .

أما جمعه، فالمركب المزجي: لا يجمع جمع تكسير مطلقا ولا يثنى ، ولا يجمع جمع تصحيح بالطريقة المباشرة، وإنما يراعي في تثنيته وجمعه تصحيحا الطريقة غير المباشرة التي روعيت في المركب الإسنادي .(٤٤) ، ويعني بالطريقة غير المباشرة قوله : " فيستعان بكلمة: "ذو" مجموعة على: "ذَوُو، وذَوِي"؛ فتغني عن جمعهما "(٤٥) .

وهناك رأي آخر يجيز جمعه مباشرة ، فيقال: جاء خالوَيهُون، وشاهدت خالويهِين، وقصدت إلى خالويهِين. ومثله سيبويه، ومعد يكرب "اسم رجل" وغيرهما من باقي المركبات المزجية، وهذا الرأي أسهل "(٤٦) ، ونرى أنّه رأي أولى من الرأي الأول ؛ وذلك لأنّ الرأي الأول فيه تكلف ويخرج العلم من مزجيته إلى الإضافة .

ثانياً : **النسبة إليه** :

يشير الصبان إلى النسب إلى المركب المزجي بقوله : " وحكم نحو: خمسة عشر حكم المركب المزجي، فتقول: خمسي "(٤٧) ، فأشار بذلك إلى أنّ المركب المزجي يُنسب إلى صدره ، ويقول الفوزان مفصلا : " إذا أريد النسب إلى المركب فإن كان مركباً إسنادياً أو مزجيّاً نُسب إلى صدره وحُذف عجزه . فتقول في النسب

(٤٣) جامع الدروس العربية١ / ٣٧ .
(٤٤) النحو الوافي ٤ / ٦٧٨ .
(٤٥) السابق ١ / ١٤٢ .
(٤٦) النحو الوافي ١ / ١٤٥ .
(٤٧) حاشية الصبان" ٤ / ٢٦٧ .

إلى المركب الإسنادي : رام الله رامي ، وفي النسب إلى المركب المزجي : بَعْلَبَك، بَعْلِيّ "(٤٨)

ثالثاً : **تصغيره** : إذا أَردت تصغير علمٍ مُركَّبٍ تركيبَ إضافةٍ أَو مَزجٍ، صغَّرتَ جزءَه الأولَ، وتركتَ الآخرَ على حاله، فتقولُ في عبد اللهِ ومَعْدِ يكرِبَ "عبَيد الله، ومُعَيْدِ يكرِب" (٤٩) .

الأحكام النحوية :

أولاً : **إعرابه** :

يقول ابن عقيل في شرح قول ابن مالك :

وجملـــة، ومـــا بمـــزج ركبـــا ∴ ذا إن بغـــير " ويـــه " تم أعربـــا

وذكر المصنف أن المركب تركيب مزج :إن ختم بغير " ويه " أعرب، ومفهومه أنه إن ختم ب " ويه " لا يعرب، بل يبنى، وهو كما ذكره، فتقول: جاءني بعلبكُ ، ورأيت بعلبكَ ، ومررت ببعلبكَ ، فتعربه إعراب ما لا ينصرف، ويجوز فيه أيضا البناء على الفتح، فتقول: جاءني بعلبكَّ ، ورأيت بعلبكَّ ، ومررت ببعلبكَّ ، ويجوز ـ أيضا ـ أن يعرب إعراب المتضايفين، فتقول: جاءني حضرُ موت، ورأيت حضرَ موت ، ومررت بحضرِ موت ، وتقول ـ فيما ختم بويه ـ : جاءني سيبويه ، ورأيت سيبويه ، ومررت بسيبويه، فتبنيه على الكسر، وأجاز بعضهم إعرابه إعراب ما لا ينصرف، نحو جاءني سيبويهُ، ورأيت سيبويهَ، ومررت بسيبويهَ "(٥٠) ، ونقل عباس حسن قولاً غريباً إذ يقول : " للمركب المزجي أحكام إعرابية أخرى نهملها ؛ لقلة الوارد بها ؛ وعدم أهميتها، ومنها بناء الجزأين على الفتح رفعا، ونصبا، وجرا ؛ كبناء خمسة عشر وأشباهها؛ فيكون في آخر كل جزء فتحة لا تتغير مطلقا في جميع

(٤٨) دليل السالك إلى ألفية ابن مالك ، الفوزان ، ٢/ ١٧٨ .
(٤٩) جامع الدروس العربية ٣ / ٤٢ .
(٥٠) شرح ابن عقيل ١ / ١٢٤ .

حالات الإعراب ؛ بشرط أن يكون آخر الجزء الأول صحيحا. فإن كان معتلا "ألفا، أو واوا، أو ياء" وجب إبقاء الأول على سكونه، ويقتصر البناء على الفتح على الثاني في جميع أحواله .

وعلى هذا فالمركب المزجي إذا كان جزؤه الأول معتلا يظل ساكنا في كل اللغات السالفة" (٥١) .

وتلخيصا لما سبق نجد أن أقوالهم في المركب المزجي على النحو التالي :

١ ـ ما لم يُختَم بـ (ويه) : وهذا :

أ ـ يُعرب إعراب ما لا ينصرف .

ب ـ يُعرب إعراب المضاف والمضاف إليه ، أي جريان الإعراب على صدره مع إلزام العجز بالجر .

ج ـ يُبنى على الفتح .

د ـ يبنى على فتح الجزأين .

وأولى هذه الأقوال القول الأول ؛ لأن القول الثاني يفصل بين جزأيه وهما ممتزجان ، والقول الثالث يخرجه عن أصلية الإعراب في الأسماء ، والقول الرابع يخرجه عن الأمرين .

٢ ـ ما خُتِم بـ(ويه) : وذكروا في إعرابه قولين :

أ ـ يُبنى على الكسر .

ب ـ إعرابه إعراب ما لا ينصرف .

والأول أولى لشهرته ، وهذا ما رجحه الجوجري بقوله : " الخامس من المبنيات المبني على الكسر. وهو أنواع:

الأول العلم المركب تركيب المزج إذا كان مختوما ب(ويه) ، وبناؤه على الكسر، هو اللغة الفصحى . والعلة فيه طلب التخفيف تشبيها بالأصوات كما ذكره

(٥١) النحو الوافي ٤ / ٢٢٩ .

بعضهم في (أمْسِ) بل هذا أدخل في الشَّبَه بذلك منه، وغير الفصيح فيه أن يعرب إعراب ما لا ينصرف للعلمية والتركيب، وهو مذهب الجرمي ومن تبعه "(٥٢).

ويعرب المثنى منه باعتبار وضع حركة الإعراب فيه فإن ثنيت على من جعل الإعراب في الآخر، قلت: معدي كربان ومعدي كريبين، وحضرموتان وحضرموتين أو على من أعرب إعراب المتضايفين قلت: حضْراموتٍ وحضرَي موتٍ ، وقال في المختوم بويه: تلحقه العلامة بلا حذف نحو: سيبويهان وسيبويهون.(٥٣) .

أما المركب العددي إن سُمّي به أي صار علما جاز إبقاؤه على بناء طرفية، وجاز إعرابه ما لا ينصرف للعلمية والتركيب، وجاز إضافة صدره إلى عجزه (٥٤).

ترخيمه : يقول ابن عقيل: " المركب تركيب مزج يرخم وذكر هنا أن ترخيمه يكون بحذف عجزه فتقول في معدى كرب يا معدى " (٥٥) ، ولم تكن القضية محل اتفاق فقد منع أكثر الكوفيين ترخيم ما آخره ويه ، والمنقول أن العرب لم ترخم المركب وإنما أجازه النحويون قياساً (٥٦) ، وذكَر أبو حيان أنّ الذي يذهب إليه أنه لا يجوز ترخيم المركب تركيب مزجٍ ؛ لأنّ فيه ثلاثَ لغات: البناءَ، والإضافةَ، ومنعَ الصرْف، أمّا المبنيُّ فينبغي ألا يُرخم على هذه؛ لأنه مبنيٌّ قبل النداء لا بسبب النداء، فهو كحَذَامِ، وأمّا المضاف فالبصريون يمنعون ترخيم المضاف، وأمّا ما أُعرب إعراب ما لا ينصرف فكان بناؤه بسبب النداء، فالمنقولُ عن العرب أنهم لم

---

(٥٢) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، الجَوجَري ، تحقيق : نواف بن جزاء الحارثي ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة ، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٤م ، ١ / ٢٥٢ .

(٥٣) خطاب الماردي ومنهجه في النحو ، حسن موسى الشاعر ، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، الطبعة: ١٤٠٨هـ ١ / ٢٤ .

(٥٤) النحو الوافي ٤ /٢٣١ .

(٥٥) شرح ابن عقيل ٣ / ٢٩١ .

(٥٦) شرح الأشموني ١ / ٢٦١ .

يرخِّموه، فينبغي ألا يجوز ترخيمه لأنه لم يُحفظ عن العرب في شيءٍ من كلامهم البتَّةَ ، وأمّا قول الشاعر :

أقـــاتِلِيَ الحَجَّـــاجُ إنْ لم أَزُرْ لَـــهُ ∴ دَرَابَ وأتـــرُكْ عنـــدَ هنـــدٍ فؤادِيـــا [٥٧]

يريد (دَرَابَ جْرَدَ)[٥٨] ، فهذا من الترخيم في غير النداء للضرورة الشعرية، وهو شاذ لا تُبنَى عليه القواعدُ [٥٩] ، فالمسألة دارت عند النحويين بين الجواز والمنع والتقييد ، والمنع أولى لقول أكثر النحاة به ولعدم سماع ترخيمه عن العرب ، أمّا كيفية ترخيم المركب المزجي فهي بحذف عجزه كما قال ابن مالك :

وَالْعَجُـــزَ احْـــذِفْ مِـــنْ مُرَكَّـــبٍ وَقَـــلْ ∴ تَـــرْخِيمُ جُمْلَـــةٍ وَذَا عَمْـــرُو نَقَـــلْ

ويقول ابن الأنباري : " تقول في ترخيم حضرموت يا حضر وفي بعلبك يا بعل وما أشبه ذلك " (٦٠) ، وهناك آراء أخرى منها مذهب الفراء إلى أنه لا يحذف منه إلا الهاء ، فتقول يا سيبوي. وقال ابن كيسان لا يجوز حذف الجزء الثاني من المركب بل إن حذفت الحرف أو الحرفين فقلت يا بعلب ويا حضرم لم أرَ به بأساً (٦١) ، والقول الأول وهو حذف عجزه أولى وأشهر ، وقاس النحاة حذف عجز المركب المزجي في الترخيم على ما فيه تاء التأنيث ويبين الصبان أوجه الشبه بينهما في قوله : " "قياسًا" أي: على ما فيه تاء التأنيث ؛ لأن الجزء الثاني يشبه تاء التأنيث من وجوه : فتح ما قبله غالبًا وحذفه في النسب وتصغير صدره كما أن تاء التأنيث كذلك " (٦٢).

ثانياً : ترخيم العَلَم المركب العددي :

---

(٥٧)التصريح: ٢/ ٢٧٢، والأشموني: "١/ ١٦٩" والخصائص: ٢/ ٤٣٣، ، والكامل للمبـــرد : ٤٤٥، وشرح المفصل: ١/ ٨٠ .

(٥٨) بعد الألف الثانية باءٌ موحّدة فجيمٌ فراءٌ فدالٌ مهملَة، وهي ولاية بفارس

(٥٩) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، أبوحيان الأندلسي ، تحقيـــق الـــدكتور حســـن هنداوي ، دار القلم دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـــ ـــ ٢٠٠٠ م .

(٦٠) كتاب أسرار العربية ، ابن الأنباري ، تحقيق: د.فخر صالح قدارة ، دار الجيل – بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٥م ، ٢١٦ .

(٦١) شرح الأشموني ١ / ٢٦١ .

(٦٢) حاشية الصبان ١ / ٢٦٣ .

الأعداد المركبة من قبيل التركيب المزجي كما قال الغلاييني : " المركَّبُ العددي من المركبَّات المزجية " (٦٣) ، وإن كانت في أصلها معطوفات كما قال الجوجري : " وإنما بني الجزءان في نحو (أحدَ عشرَ) لأن أصل (ثلاثة عشر) مثلاً ثلاثة وعشرة، ثم حذفت الواو قصداً لمزج الاسمين وتركيبهما، فبُني الأول لافتقاره إلى الثاني، والثاني لتضمنه الواو العاطفة"(٦٤) ، وكذلك دار الخلاف في ترخيم العلم المركب العددي بين بعض النحاة يقول الأشموني : " (وَالعَجُزَ احْذِفْ مِنْ مُرَكَّبٍ) تركيب مزج نحو بعلبك وسيبويه، فتقول يا بعل ويا سيب، وكذا تفعل في المركب العددي فتقول في خمسة عشر علماً يا خمسة، ومنع الفراء ترخيم المركب من العدد إذا سمي به ، إذا رخمت اثنا عشر واثنتا عشرة علمين حذفت العجز مع الألف قبله، فتقول يا اثن ويا اثنت كما تفعل في ترخيمهما لو لم يركبا، نص على ذلك سيبويه، وعلته أن عجزهما بمنزلة النون ولذلك أعربا (٦٥). و ترخيم العلم المختوم بـ (ويه) والعلم المركب العددي في غاية الإشكال لأنهم اشترطوا في الترخيم ألّا يكون العلم مبنيا قبل النداء ، ولا يمكن حل هذا الإشكال إلا بالاحتمالات الآتية : ١ . الأخذ بقول الكوفيين وأبي حيان في منع ترخيم العلم المركب المزجي .

٢ . أن يكون العلم المركب المزجي مستثنى من هذا الشرط .

٣ . أن يكون ترخيمه بناء على إعرابه إعراب الممنوع من الصرف .

والقول الأول أولى والله أعلم .

---

(٦٣) جامع الدروس العربية ٤ / ١ .

(٦٤) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، الجَوجَري ١ / ٢٣٥ .

(٦٥) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ١ / ٢٦١ .

المبحث الرابع

أحكام العلم المركب الإسنادي

العلم المركب الإسنادي من قبيل العلم المنقول من جملة أو ما في معناها من أشباه الجمل ، وقد اختلفت صيغ العرب في نقلها على لهذه الأعلام فقد يكون النقل من الفعل وحده ؛ من غير أن يكون معه فاعل ظاهر، أوضمير مستتر ، وبارز ، ومن غير أن يلاحَظ الفاعل أو يُقَدَّر بوجه من الوجوه ؛ فيشمل المنقول من فعل ماض مثل: شمَّرَ ، وجادَ وصفا ، "أسماء أشخاص". أو من فعل مضارع؛ مثل: يزيد ، وتميس ، وتَعِز وتغلب، ويشكر . أو من فعل أمر ، مثل: سالمْ ، وسامحْ .

١- وقد يكون النقل من جملة، إما اسمية؛ مثل: "علىّ أسد"، و"ماشاء الله" و"نحن هنا" اسم كتاب...، وإما جملة فعلية، مثل: فَتَحَ اللهُ، زادَ الخيرُ، وأَطْرِقا "اسم بلد. وصحراء ببلاد العرب" والنقل هنا من جملة فعلية؛ لظهور الفاعل الضمير البارز.

٢- وقد يكون النقل من حرف ؛ كتسمية شخص بكلمة : "رُبّ"، أو: " إن" وقد يكون من حرفين، مثل: ربما، إنما.

٣- وقد يكون من حرف واسم ... مثل: بِهَناء، ومثل: الحارث "اسم قبيلة عربية".

٤- أو حرف وفعل مثل: اليزيد .(٦٦) .

أولاً : أحكامه الصرفية :

تثنية المركب الإسنادي :

يقول ابن هشام : " فلا يثنى المركب تركيب إسنادٍ اتفاقاً "(٦٧) ، ولعل هذا الحكم ينطبق على تثنيته بلفظه ، أما تثنيته بصورة غير مباشرة فيقول عنها الأفغاني : " وإذا أردتَ تثنيةَ المركّبِ المزْجيّ، أو ما سُمي به من المركَّب الإسناديّ، أو المثنى، أو الجمع، جِئتَ قبلَهما بكلمة "ذَوا" رفعاً، و "ذَوَيْ" نصباً وجَراً، فتقولُ في تثنيةِ سيبَويهِ وتأبَّط شرًّا، وحَسنَينِ وعابدينَ، أعلاماً "ذَوا سِيبويهِ، وذَوا تأبَّطَ شرًّا، وذَوا حسنينِ، وذَوا عابدينَ"، أي صاحِبا هذا الاسم "(٦٨) ، وهذا قول فيه نوع من التكلف ؛ وذلك لدخول أجنبي عليه وكثرة الإضافات عند تفسيره .

جمع المركب الإسنادي :

هذا المركب لا يجمع جمع تكسير ، وإنما يصح جمعه – بطريقة غير مباشرة – جمع مذكر سالما أو جمع مؤنث سالما ، والمقصود بالطريقة غير المباشرة أن يزاد قبله كلمة معينة إذا جمعت أغنت عن جمعه ؛ فهي الوسيلة لجمعه؛ لأنه لا يجمع بطريقة مباشرة، ولا بوسيلة أخرى. هذه الكلمة هي: "ذو" للمذكر و"ذات" للمؤنث ، وجمع "ذو" هو: "ذوو" رفعا و"ذوي" نصبا وجرا، كما أن جمع: "ذات"، هو: "ذوات" في كل الأحوال " (٦٩)

النسب إليه : يقول سيبويه : " فإذا أضفت (أي نسبت) إلى الحكاية حذفت وتركت الصدر بمنزلة عبد القيس وخمسة عشر حيث لزمه الحذف كما لزمها وذلك قولك في تأبط شراً : تأبطيٌ ويدلك على ذلك أن من العرب من يفرد فيقول يا تأبط

---

(٦٦) النحو الوافي ١ / ٣٠٤ ـــ ٣٠٥ .
(٦٧) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١ / ٧٤ .
(٦٨) جامع الدروس العربية ، ١ / ٣٧ .
(٦٩) النحو الوافي ٤ / ٦٧٧ .

أقبل فيجعل الأول مفرداً فكذلك تفرده في الإضافة وكذلك حيثما وإنما ولولا وأشباه ذلك تجعل الإضافة إلى الصدر لأنها حكاية وسمعنا من العرب من يقول كونيّ حيث أضافوا إلى كنت وأخرج الواو حيث حرك النون "([٧٠]) .

تصغيره : قال عباس حسن : " ولا يصغر جمع تكسير للكثرة. ولا المركب الإسنادي " ([٧١]) .

ثانياً : الأحكام النحويّة :

إعرابه : ذكر المبرد أن العلم الإسنادى يحكى في إعرابه فقال : " هذا باب ما يُحْكَى مِنَ الأسماء وما يُعربُ فمِنَ الحكاية أن تُسمّيَ رَجلاً، أو امرأةً بشيء قد عمل بعضه في بعض؛ نحو تسميتهم : تأبط شراً ، و ذرى حباً ، و برق نحره ، فما كان من ذلك فإعرابه في كل موضع أن يسلمَ على هيئة واحدة ؛ لأنه قد عمل بعضه في بعض، فتقول: رأيت تأبط شراً، وجاءني تأبط شراً ، فلم يجز في هذا إلا الحكاية؛ لأنه لا يدخل عامل على عامل "([٧٢]) ، ويؤكد الأشموني ذلك في قوله : " حكم العلم المركب تركيب إسناد وهو المنقول من جملة أن يحكي أصله " ([٧٣]) ، ويذكر الأفغاني علة الحكاية في إعراب هذا العلم بقوله : " العلم المنقول عن فعل، يجوز أَن تعامله معاملة الأسماء الممنوعة من الصرف فترفعه بالضمة، وتنصبه وتجره بالفتحة. ويجوز أَن تعامله معاملة الجملة المحكية ، فإن روعي في أَصل النقل أَنه منقول من الفعل مجرداً عن ضميره ، يعرب إعراب ما لا ينصرف، وهذا هو الأكثر في الأفعال المنقولة فتقول : "جاء يشكر وشمر، ورأيت يشكر وشمر، ومررت بيشكر وشمر". وإن كان مراعى فيه أَنه منقول عن الجملة. أَي عن الفعل مضمراً

---

(٧٠) كتاب سيبويه ، سيبويه ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل ــ بيروت ، ٣ / ٣٧٧ .

(٧١) النحو الوافي ٤ / ٦٨٨ .

(٧٢) المقتضب ، المبرد ، ١ / ١١٦ ــ ١١٧ .

(٧٣) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ١ / ٦٤ .

فيه الفاعل، يعرب إعراب الجملة المحكية فتبقيه على حاله من الحركة أَو السكون، رفعاً ونصباً وجراً. لأنه نقل عن جملة محكية". فيحكى على ما كان عليه. فإن سميت رجلا "يكتب أو استخرج"، باعتبار أن كل واحد منهما جملة مشتملة على فعل وفاعل مضمر، قلت : جاء يكتب واستخرج ، ورأَيت يكتب واستخرج ، ومررت بيكتب واستخرج ، وعليه قوله :

نبئـــت أخـــوالي بـــني تزيـــد ∴ ظلمـــاً علينـــا لهـــم فديـــد (٧٤)

وهذا يجري مع المنقول عن فعل يغلب وزنه في الاسماء قولاً واحداً ؛ لأن إعرابه إعراب المحكي، لا إعراب ما لا ينصرف. وعليه فتقول فيمن سميته كتب، منقولاً إلى العلمية مع ضميره، "جاء كتب، ورأيت كتب، ومررت بكتب"(٧٥).

ويضيف عباس حسن رأياً آخر بقوله : " وقالوا في التسمية بمثل: "عالم أبوه" ومثل: "مكرم محمدٌ " ، إن كلمة "عالم" تعرب على حسب العوامل التي قبلها، أما كلمة: "أبوه" و "محمدا" فيبقيان على حالهما ، والأفضل عندي أيضا أن يجري على هذا النوع ، حكم المركب الإسنادي ، منعا من اللبس، إلآ إن كانت الأساليب الصحيحة تخالفه ، فيجب اتباعها، والقياس عليها، ولكنى لم أهتد إلى شيء مسموع من العرب من تلك الأساليب، ولم أعرف من روى عنهم أمثلة منها"(٧٦).

وذكر ابن مالك : أنَّ من العرب مَن يضيف صدرَ المركَّب الإسنادي إلى عَجُزه ، إذا كان ظاهرًا ، فيقول : جاء برقُ نحرِه ، وتعقبه أبو حيَّان ، فقال : ولا يقاس على هذا إنْ صحَّ النقل؛ لأنَّ النُّحاة نصُّوا "على أنَّ كلَّ ما سُمِّي به ممَّا يتضمن إسنادًا، فليس فيه إلاَّ الحكاية" ، ولا عبرة بما نقله الدماميني عن بعضهم أنَّه أجاز إعرابَ المركَّبِ الإسناديِّ إذا كان عَجُزه مضمرًا ، مثل : "قمت" مسمًّى به،

(٧٤) الرجز لرؤبة العجاج في ملحق ديوانه ص١٧٢ .
(٧٥) جامع الدروس العربية. ٢ / ٥٤ .
(٧٦) النحو الوافي ١ / ٣١١ .

فيقول : هذا قمتٌ ، ورأيتُ قُمتًا ، ومررت بقُمتٍ ، بالتنوين والحركات الثلاث على التاء(٧٧) .

ويتضح وجود ثلاثة آراء وهي :

١ ـ الحكاية وهو الرأي الغالب والراجح .

٢ ـ إعراب المتضايفين وهو مرجوح ؛ لأنّه فصل بين جزأي الإسناد اللذين يمثلان كلمة واحدة .

٣ ـ إعرابه بالحركات إذا كان النقل من فعل أُضمر فعله وهو غريب .

إعراب العلم الشبيه بالإسنادي :

ويقول عباس حسن : " يدخل في هذه الملحقات: العلم المنقول من حرفين، مثل: ربما، إنما .... والعلم المنقول من حرف واسم، مثل: إن عمر، أو: من حرف وفعل، مثل: لن يسافر ، فكل علم عن هذه الأعلام الملحقة وأشباهها ليس مركبا إسناديا، لأنه ليس جملة. ولكنه عند الإعراب يحكى كالمركب الإسنادي . أما العلم المركب من موصوف وصفه، مثل: "محمد الفاضل" فقد اعتبره النحاة ملحقا بالمفرد، فيجري على الموصوف الإعراب على حسب الجملة، وتتبعه الصفة في علامة الإعراب. ولعل الأفضل أن يكون ملحقا في حكمه بالمركب الإسنادي فيحكي، منعا من اللبس، ومنع اللبس من أهم الأغراض التي تحرص عليها اللغة " (٧٨)

ترخيمه : يقول الجامي : " ويعلم من بيان شرط الترخيم أنه لا يكون مضافا ولا جملة"(٧٩)، ويقول الزمخشري:"وأما نحو تأبط شرا وبرق نحره فلا يرخم"(٨٠)

---

(٧٧) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، أبوحيان الأندلسي ، تحقيق الدكتور حسن هنداوي ، دار القلم دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠٠ م

(٧٨) النحو الوافي ١ / ٣١٠ .

(٧٩) الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب ، الجامي ، دراسة وتحقيق : الدكتور أسامة طه الرفاعي ، ١ / ٢٠١ .

(٨٠) المفصل في صنعة الإعراب ١ / ٧٢ .

وظاهره القولين المنع إلا إنّ في القول تفصيلاً يقول المرادي: "أكثر النحويين لا يجيزون ترخيم المركب المضمن إسنادًا كتأبط شرا ، وهو جائز ؛ لأن سيبويه ذكر ذلك في أبواب النسب فقال: تقول في النسب إلى تأبط شرا تأبطي؛ لأن من العرب من يقول يا تأبط . ومنع ترخيمه في باب الترخيم ، فعلم بذلك أن منع ترخيمه كثير وجواز ترخيمه قليل. وقال الشارح : فعلم إن جواز ترخيمه على لغة قليلة.([٨١]) ، وهذا ما رجحه عباس حسن بقوله : " ألا يكون مركبا تركيب إسناد – على الأرجح– فلا يصح الترخيم في علم كالذي في قولهم: يا "فتح الله"، الجاه يفنى، والمجد يبقى –يا "زينب فاضلة"؛ لا تقابلي الإحسان بالجحود "([٨٢]) ، وهو قول متجه .

(٨١) توضيح المقاصد ٣ / ١١٤٠ .
(٨٢) النحو الوافي ٤ / ١٠٣ .

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات ، والصلاة والسلام على النبيّ المؤيّد بالآيات والبيّنات ، وعلى آله وأصحابه السادات والسيّدات ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم المعاد .

أمّا بعد

فبحمد الله وتوفيقه أتينا إلى خاتمة هذا البحث ، ونرجو أن تكون خاتمة حسنة بينت المراد ووصلت إلى المقصود بأسهل عبارة وأتم تبيين ، ودارت تفاصيل هذا البحث عن العلم المركب من حيث تعريفه وأنواعه و أحكامه الصرفية المتمثلة في تثنيته و جمعه وتصغيره والنسب إليه ، وتناول البحث كذلك الأحكام النحويّة للعلم المركب من حيث إعرابه وبناؤه وترخيمه ، وقد توصلنا من خلال هذا البحث إلى النتائج الآتية :

١ ـ لا يوجد تعريف جامع للعلم المركب ، وإنّما هي تعريفات لأنواعه المختلفة .

٢ ـ كل ما رُكب من كلمتين أو أكثر وسمّي به يعدُّ من قبيل الأعلام المركبة .

٣ ـ تتفاوت الأعلام المركبة في شيوعها واستعمالها وأكثر الأعلام استعمالا العلم الإضافي لدخول الكنى معه .

٤ ـ العلم المركب الإضافي هو العلم الوحيد الذي يثنى ويجمع بصورة مباشرة .

٥ ـ العلم الإضافي أشبه الأعلام بالمفرد في إعرابه ، أما المزجي فيدور بين الإعراب والمنع من الصرف والبناء ، أمّا الإسنادي فلا يعرب ولكنّه يحكى .

٦ ـ العلم المركب العددي يلحق في أحكامه بالعلم المركب المزجي .

٧ ـ العلم المركب الإسنادي لا يُصغر .

ونوصي بالآتي :

١ ـ دراسة النقل في اللغة العربية .

٢ ـ تتبع ظاهرة الأعلام المركبة في المجتمعات العربية وما طرأ عليها من تغيير واستحداث .

٣ ـ الوقوف على المزج بين الكلمات وقواعده .

تمّ الكلام وربنا المحمود وله المكارم والعلا والجود ، إن أصبت فمن الله وإن أخطأت فمن نفسي ومن الشيطان وما شهدتُ إلا بما علمت ، والله اعلم وصلى الله على نبينا محمد .

فهرس المراجع

١. الإنصاف في مسائل الخلاف – ابن الأنباري ، دار الفكر – دمشق .
٢. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن هشام ، دراسة وتحقيق: يوسف البقاعي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .
٣. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، أبوحيان الأندلسي ، تحقيق الدكتور حسن هنداوي ، دار القلم دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠٠ م
٤. التعريفات ، الجرجاني ، تحقيق : إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب العربي بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ .
٥. توضيح المقاصد والمسالك ، المرادي ، تحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي ، الطبعة : الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م .
٦. جامع الدروس العربية، الغلاييني، راجعه د. عبدالمنعم خفاجة ،المكتبة العصرية بيروت، الطبعة ٢٨ ، ١٩٩٣م .
٧. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، الصبان ، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ –١٩٩٧م .
٨. خطاب المارديّ ومنهجه في النحو ، حسن موسى الشاعر ، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، الطبعة: ١٤٠٨هـ .
٩. دليل السالك إلى ألفية ابن مالك ، الفوزان ، الناشر : دار المسلم ، رقم الطبعة : الأولى ،: ٢٠٠٠ .
١٠. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ابن عقيل ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار التراث – القاهرة ، الطبعة : العشرون ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م .

١١. شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ، الأشموني ، تحقيق محمد محي الدين ، الطبعة الثانية ، مصطفى البابي .
١٢. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، الجَوجَري ، تحقيق : نواف بن جزاء الحارثي ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة ، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٤م .
١٣. الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب ، الجامي ، دراسة وتحقيق : الدكتور أسامة طه الرفاعي ،
١٤. كتاب أسرار العربية ، ابن الأنباري ، تحقيق: د.فخر صالح قدارة ، دار الجيل – بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٥م .
١٥. كتاب سيبويه ، سيبويه ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل ـ بيروت .
١٦. اللباب في علل البناء والإعراب ، العكبري ، دار الفكر – دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٥، تحقيق : غازي مختار طليمات .
١٧. المرصع في الآباء والأمهات والأبناء والبنات ، ابن الأثير ، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع .
١٨. معجم مقاييس اللغة ،ابن فارس، تحقيق : عبد السلام هارون ، دار الفكر ، الطبعة : ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م
١٩. المعجم الوسيط ، إبراهيم مصطفى وآخرون ، دار الدعوة ، تحقيق : مجمع اللغة العربية
٢٠. المفصل في صنعة الإعراب ، الزمخشري ، دار ومكتبة الهلال – بيروت، الطبعة الأولى ، ١٩٩٣م ، تحقيق : د.علي أبو ملحم
٢١. النحو الوافي ، عباس حسن ، دار المعارف ، الطبعة : الطبعة الخامسة عشرة .

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١ .	المقدّمة	٣١١
٢ .	تعريف العلم المركب وأنواعه	٣١٣
٣ .	أحكام العلم الإضافي	٣١٧
٤ .	أحكام العلم المزجي	٣٢٦
٥ .	أحكام العلم الإسنادي	٣٣٤
٦ .	الخاتمة	٣٤٠
٧ .	فهرس المراجع	٣٤٢
٨ .	فهرس الموضوعات	٣٤٤